مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (١)، ص ص ١١٩-١٥٧، (محرم ١٤٣٦هـ/أكتوبر ٢٠١٤م)

«أولاد الصحابة بين نفي أهل النَّسب وإثباتهم في الأسانيد»
«حِزام بن حَكيم بن حِزام» أُنموذجاً

د. خالد محمود علي الحايك
أستاذ مساعد
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بالأحساء
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث. جاءت هناك روايات فيها ذكر لأسماء بعض أولاد الصحابة قد نفى وجودهم أصحاب النسب أو لم يذكروهم في كتبهم! وعدم ذكرهم في هذه الكتب كان دليلاً لنفي وجودهم عند بعض أهل العلم؛ إذ لو كانوا موجودين حقيقة لذكرهم أصحاب الأنساب! ومن هؤلاء شخصية: حزامِ بنِ حكيم بنِ حزام.

وحكيمُ بنُ حزام صحابيّ مشهور، وله من الأبناء خالد وهشام وعبدالله، وقد أنكر مصعب الزبيريّ وجود حزام هذا!

وقد أثبت وجوده كثيرٌ من العلماء معتمدين على بعض الروايات التي جاءت فيها تسميته.

فجاء هذا البحث لبيان هل هذا الراوي له حقيقة أم هو وهم؟!

وقد أثبت البحث أن هذه الشخصية وهمية نتجت عن أخطاء في بعض الروايات وكذلك بعض التحريفات والتصحيفات، وقد أخطأ من أثبت وجود هذه الشخصية من أهل العلم اعتماداً على هذه الروايات المعلولة.

المقدمة

الحمدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين، أما بعد:

فإنّ التصنيف في الرِّجال من أهم علوم الحديث، وقد اعتمد العلماء في تثبيت أسماء الرواة على الأسانيد، وعلى ذكر أهل النسب لهم في كتبهم؛ إذ قاعدة النسب من أهم الإثباتات التي يمكن الاعتماد عليها في ذلك، وقد عني أهل النّسب بذكر الصحابة وأولادهم ومن له رواية منهم في هذه الكتب.

وفي الوقت نفسه جاءت هناك روايات فيها ذكر لأسماء بعض أولاد الصحابة، قد نفى وجودهم أصحاب النسب أو لم يذكروهم في كتبهم! وعدم ذكرهم في هذه الكتب كان دليلاً لنفي وجودهم عند بعض أهل العلم؛ إذ لو كانوا موجودين حقيقة لذكرهم أصحاب الأنساب!

وممن حصل الخلاف في وجوده بين أهل العلم ممن صنّف في الرجال: "حزام بن حكيم بن حزام"، فمن أهل العلم من أنكر وجوده؛ لعدم ذكره في كتب النَّسب، ومنهم من أثبته اعتماداً على بعض الأسانيد التي رُويت من طريقه.

فجاءت هذه الدراسة: («أولاد الصحابة بين نفي أهل النَّسب وإثباتهم في الأسانيد» -«حِزام بن حَكيم بن حِزام» أُنموذجاً) لمحاولة الوصول لنتيجة في ذلك، واشتملت على أربعة مطالب وخاتمة.

فالمطلب الأول: عناية العلماء بمن ذكره أهل النسب في كتبهم أو لم يذكروه.

والمطلب الثاني: من أثبت وجود "حزام بن حكيم بن حزام" من أهل العلم.

والمطلب الثالث: من أنكر وجوده من أهل العلم.

والمطلب الرابع: الأحاديث التي رويت لحزام بن حكيم بن حزام، ودراستها والحكم عليها.

وأما الخاتمة، فقد أودعت فيها أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

المطلب الأول: عناية العلماء بمن ذكره أهل النسب في كتبهم أو لم يذكروه

إن لأهل النسب عناية خاصة في القبائل والبطون والأفخاذ، وهم أهل الاختصاص في ذلك، ومن هنا عني العلماء بذكر رأيهم في كثير من القضايا المختلف فيها، وعادة ما يعبرون عن ذلك بقولهم: "قال أهل النسب"، أو: "أجمع أهل النسب"، أو: "رأى أهل النسب"، أو: "مذهب أهل النسب"، ونحو ذلك.

وقد تفرد أهل النسب والطبقات بذكر بعض الرِّجال في كتبهم، وعُدّ ذلك مما يرفع جهالة أعيانهم؛ لأنه لو لم يعرفه لم يذكره في كتابه.

قال الأستاذ أسعد تيم: "يقدم علم الطبقات معلوماتٍ قيمةً لمسائل الجرح والتعديل، قد تهملها الكتبُ المصنفةُ في الجرح والتعديل، فمن ذلك: أنَّ المذكورين في كتب الطبقات يكونون في الغالب ممن ارتفعت جهالَةُ أعينهم، وعَرَفَ المصنف أشخاصهم، وتأكد من هُويتهم؛ بينما يذكر مصنفو التواريخ كلَّ من روى حرفاً من العلم ولو كانوا مجاهيلَ أو اختلف في تسميتهم"[(١)].

ذكر ابن حجر: "أبو رافع ﷺ مولى النبي ﷺ، آخر غير القبطي، ذكره مصعب الزبيري[(٢)] فقال: كان أبو رافع عبداً لأبي أُحَيْحَة سعيد بن العاص بن أمية..."[(٣)].

---

(١) علم طبقات المحدثين: (ص٤٨).

(٢) العالم النسابة قاضي مكة أبو عبدالله ابن أبي بكر بكار بن عبدالله بن مصعب القرشي الأسدي الزبيري المدني المكي، مولده سنة (١٧٢هـ)، وثقه الدارقطني، وقال أبو بكر الخطيب: "كان الزبير ثقة ثبتاً عالماً بالنسب وأخبار المتقدمين، له مصنف في نسب قريش"، وتكلّم فيه أحمد بن علي السليماني، توفي سنة (٢٥٦هـ).

وكما أن العلماء اعتمدوا ما ذكره أصحاب الأنساب من رجال في كتبهم، فكذلك نفوا وجود بعض الرّجال؛ لعدم إيراد أهل النسب لهم في كتبهم.

قال الحافظ ابن حجر: "عمرو بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، وقع ذكره في مسند سعد بن عبادة ﷺ من طريق سليمان بن بلال عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن إسماعيل بن عمرو بن قيس عن أبيه: أنهم وجدوا في كتاب سعد بن عبادة ﷺ: (أنّ النبي ﷺ قضى باليمين مع الشاهد). قلت: وأخرج الشافعي عن الدراوردي عن ربيعة عن سعيد بن عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة، وهذا لا إشكال فيه، وعمرو بن شرحبيل من رجال التهذيب، وأخرج هذا الحديث أبو عوانة في صحيحه من طريق الحميدي عن الدراوردي عن ربيعة: حدثني ابن سعد بن عبادة أنه وجد فذكره، فظهر من رواية سليمان بن بلال أن المبهم في رواية الدراوردي: ابن بن سعد وهو عمرو بن قيس، وهي فائدة جليلة، لكني لم أر في كتب الأنساب لقيس بن سعد بن عبادة ذكر ولد له اسمه عمرو ولا لولده ابن اسمه إسماعيل، وإنما أعرف عمرو بن شرحبيل بن سعيد بن سعد بن عبادة الذي ذكرته الآن"(٤).

وذكر في الصحابة: "سعيد بن الحارث بن عبد المطلب بن هاشم الهاشمي ﷺ ابن عمّ النبي ﷺ إن ثبت! روى الحاكم في المستدرك من طريق موسى بن جبير عن أبي أُمامة بن سهل ﷺ أنه قدم الشام، فقالوا له: ما قرابة بينك وبين معاذ؟ قلت: ابن عمي، قالوا: فإنه حدثنا أنه سمع رسول الله ﷺ يقول: (من لقي الله لا يشرك به شيئاً

---

(٣) الإصابة في تمييز الصحابة، (١٣٥/٧).

(٤) تعجيل المنفعة: (ص٣١٤).

دخل الجنة)، قال موسى بن جبير: فحدّثت به سَلْمان الأَغر فقال: أشهد لحدثني سعيد بن الحارث بن عبد المطلب مثله.

قلت: في الإسناد ابن لهيعة وهو ضعيف، ولم أر لسعيد هذا ذِكراً في كتب الأنساب، وذكره الدارقطني في كتاب الإخوة وذكر له هذا الحديث، وذكر له حديثا آخر موقوفاً، ولكن نسبه فيه إلى جدّه فقيل: سعيد بن نوفل"(٥).

وذكر أيضاً: "سفيان بن عبد شمس بن أبي وقاص الزهري"، ثم قال: "روى الطبراني من طريق إسماعيل بن راشد أن معاوية بعثه رسولاً إلى عمرو بن العاص، يُخبره بقتل عليّ، وقد تقدم في سفيان بن أمية أنه كان رسولاً إلى الحجاز بمثل ذلك.

قال ابن عساكر: لم أر له ذكراً في كتب الأنساب ولا التاريخ"(٦).

وذكره ابن حجر أيضاً في "القسم الثاني" من كتابه، قال: "سفيان بن عبد شمس بن أبي وقاص الزهري: له ذكر في مقتل عليّ، وأنه نعاه إلى أهل الحجاز، وروى الطبراني بسند له عن إسماعيل بن راشد أنه الذي ذهب بنعي علي من معاوية ﷺ إلى عمرو بن العاص ﷺ.

---

(٥) الإصابة: (١٠٠/٣). والحديث أخرجه الحاكم في "المستدرك على الصحيحين" (٢٧٦/٣) في (ذكر سعيد بن الحارث بن عبد المطلب) من طريق أبي عُلاثة، قال: حدثنا أبي: حدثنا ابن لهيعة، عن موسى بن جبير، به.
قلت: هو حديث ضعيف. فيه ابن لهيعة وهو ضعيف.

(٦) الإصابة: (١٢٥/٣). والحديث أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (٩٧/١) من طريق عُثْمَان بن عبدالرحمن الطَّرَائِفِيّ، قال: حدثنا إِسْمَاعِيلُ بن رَاشِدٍ قال: "كان من حديث ابن مُلْجَمٍ لَعَنَهُ اللَّهُ وَأَصْحَابَهُ أَنَّ عَبْدَالرحمن بن مُلْجَمٍ... وذكر الحديث بطوله".
قلت: هو حديث مرسل. وفيه الطرائفي وهو متكلّم فيه. قال ابن حجر في "التقريب" (ص٣٨٥): "صدوق أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل فضعف بسبب ذلك حتى نسبه ابن نُمير إلى الكذب، وقد وثقة ابن معين".

قلت: ذكرته في هذا القسم؛ لأن أباه مات كافراً، ولعله مات قبل الفتح فإني لم أجد له ذكراً في شيء من كتب الأنساب ولا التواريخ ولا المغازي، فهذا إن لم يكن له صحبة فهو من أهل هذا القسم، والله أعلم"[٧].

وروى ابن ماجة عن الحسن بن علي الخلال، قال: حدثنا بشر بن ثابت البزار، قال: حدثنا نصر بن القاسم، عن عبدالرحيم بن داود، عن صالح بن صهيب، عن أبيه، قال: قال رسول الله ﷺ: (ثلاث فيهنّ البركة: البيع إلى أجل، والمقارضة، وإخلاط البر بالشعير للبيت لا للبيع)[٨].

قال ابن حجر: "صالح بنُ صهيب بن سنان الرّومي: مجهول الحال، من الرابعة."[٩].

قلت: صالح بن صهيب بن سنان لا يُعرف إلا في هذا الحديث! وكأن أهل العلم اعتمدوا عليه في عدّه من الرواة عن صهيب بن سنان.

وقد بحثت في كتب الأنساب والطبقات فلم يذكروا أن لصهيب ابناً يُقال له ((صالح)). وقد ذكر له ابن سعد من الأولاد: حمزة، وصيفي، وعمارة"[١٠] وذكر ابن حبان: حمزة وعبّاد، وعمرو، وصيفي، وعثمان[١١].

---

(٧) الإصابة: (٣/٢٤١).

(٨) أخرجه ابن ماجة في "السنن"، كتاب التجارات، باب الشركة والمضاربة، (٢/٧٦٨).
قلت: الحديث ضعيف. فيه صالح بن صهيب وهو مجهول، وعبدالرحمن بن داود حديثه غير محفوظ كما قال العقيلي، ونصر ابن القاسم، قال البخاري: حديثه موضوع. وهذا المتن ذكره ابن الجوزي في الموضوعات من طريق صالح بن صهيب به.

(٩) التقريب، ص٣٢٤.

(١٠) الطبقات الكبرى: (٥/٢٤٥).

(١١) الثقات: (٣/١٩٤)، (٤/٣٥٦، ٣٨٤)، (٥/١٥٥).

وقد ذكر أبو عبدالله ابن منده له ثمانية أولاد، وكأنه جمعهم من خلال الروايات بصرف النظر عن صحتها!

قال: "صهيب بن سنان أبو يحيى مولى ابن جدعان التيمي، وهو ابن سنان بن عبد عمرو ابن طفيل بن عامر بن جندلة بن سعد بن خزيمة بن كعب بن سعد بن النمر بن قاسط، كنّاه النبيّ ﷺ أبا يحيى، وشهد بدراً، وتوفي في سنة ثمان وثلاثين، وهو ابن سبعين سنة، وكان يخضب بالحناء، روى عنه عبدالله بن عمر، وجابر بن عبدالله، ومن ولده: حمزة، وصيفي، وسعد، وعثمان، وعباد، وحبيب، وصالح، ومحمد"[١٢].

وتبعه على ذلك الحافظ ابن عساكر، والحافظ الذهبي، والحافظ ابن حجر[١٣].

قلت: فإن ثبت أن لصهيب ولداً اسمه ((صالح)) فيكون مجهول الحال، كما قال ابن حجر؛ لأن عينه تكون معروفة حينئذ، ولكنّ صالحاً هذا لا يُعرف إلا من خلال هذه الرواية، وهي باطلة منكرة! ولم يذكره أهل النسب في كتبهم.

المطلب الثاني: من أثبت وجود "حزام بن حكيم بن حزام" من أهل العلم

أثبت وجوده كثيرٌ من العلماء مُعتمدين على بعض الروايات التي جاءت فيها تسميته، ومن هؤلاء:

١- أبو حاتم الرازي وابنه عبدالرّحمن

قال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: "حزام بن حكيم بن حزام المديني: روى عن أبيه حكيم بن حزام، روى عنه زيد بن رفيع، سمعت أبي يقول ذلك"[١٤]، وذكر في

---

(١٢) تاريخ دمشق: (٢١٧/٢٤).

(١٣) المصدر السابق: (٢٠٩/٢٤)، وسير أعلام النبلاء: (١٨/٢)، والإصابة: (٤٥١/٣).

(١٤) الجرح والتعديل: (٢٩٨/٣).

ترجمة «زيد بن رُفيع»، فقال: "زيد بن رفيع، جزري، روى عن أبي عبيدة بن عبدالله وحزام بن حكيم ابن حزام"(١٥).

٢- ابن أبي خَيثمة

قال ابنُ أبي خيثمة: "ومِنْ وَلَدِ حَكِيْم بن حِزَام بن خُوَيْلِد: هِشَام بن حَكِيْم: أدرك النبي ﷺ، وخَالِد بن حَكِيْم، وحِزَام بن حَكِيْم".

ثم قال: "وأما حِزَام بن حَكِيْم بن حِزَام، فَحَدَّثَنَا ابنُ الأَصْبَهَانِيِّ وفُضَيْل بن عَبْدالْوَهَّاب، وهذا لفظ ابن الأَصْبَهَانِيِّ؛ قالا: أخبرنا أبو الأحوص، عَنْ عَبْدِالْعَزِيْز بن رُفَيْع، عن عَطَاء، عن حِزَام بن حَكِيْم، قال: قال حَكِيْم بن حِزَام: ((ابْتَعْتُ طعامًا مِن طعامِ الصَّدَقَة، فربحتُ فيه قبل أَنْ أقبضَهُ، فأردتُ أن أبيعه؛ فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فسَأَلْتُه، فقال: لا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ)).

وقال فُضَيْل بن عَبْدالْوَهَّاب: عن حِزَام بن حَكِيْم، عَنْ أَبِيهِ؛ قال: اشتريتُ طعامًا.

وَرَوَى عن حِزَام بن حَكِيْم هذا: زَيْد بن رُفَيْع. حَدَّثَنَا عَبْدالله بن جَعْفَر الرَّقِّيّ، قال: حَدَّثَنا عُبَيْد الله بن عَمْرو، عن يَزِيد بن أبي أُنَيْسَة، عن زَيْد بن رُفَيْع، عن حِزَام بن حَكِيْم، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ النِّسَاءَ بالصَّدَقَةِ وحَثَّهُم عَلَيْهَا، وقال: تَصَدَّقُوا، ثم ذكر الْحَدِيْث"(١٦).

وقال في موضع آخر: "ولحَكِيْم بن حزام ابن آخر لم يلق النَّبِيّ ﷺ"، ثُمّ قال: حَدَّثَنَا فُضَيْل بن عَبْدِ الْوَهَّاب، قال: حَدَّثَنَا أبو الأَحْوَص، عَنْ عَبْدِالْعَزِيْز بن رُفَيْع،

---

(١٥) الجرح والتعديل: (٥٦٣/٣).

(١٦) تاريخ ابن أبي خيثمة: (٩٨٩/٢). وسيأتي تخريج هذا الحديث والحكم عليه في المطلب الرابع.

عَنْ عَطَاء، عن حزام بن حَكِيْمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قال : اشتريت طعامًا من طعام الصَّدَقَة، فأربحت فيه قبل أن أقبضه، فسَأَلْتُ النَّبِيّ ﷺ فقال : لا تَبِعْهُ حَتَّى تَقْبِضَهُ"[١٧].

٣- ابن حبان

ذكره في «الثقات»، فقال: "حزام بن حكيم بن حزام: يروي عن أبيه، روى عنه زيد ابن رفيع الجزري وعطاء بن أبي رباح"[١٨].

٤- الطبراني

ذكره في الرواة عن أبيه في «المعجم الكبير»، فقال: "حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه"، ثم أورد له ثلاثة أحاديث[١٩].

٥- الأمير ابن ماكولا

قال في «الإكمال»: "وأما حزام - بكسر الحاء المهملة وبالزاي - فهو حزام بن حكيم بن حزام بن خويلد، يحدِّث عن أبيه حكيم بن حزام، روى حديثه عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن رفيع عنه[٢٠].

٦- الذهبي

قال في كتاب «الكاشف»: "حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه، وعنه عطاء وزيد بن رفيع. "[٢١]، وذكره في أولاد حكيم في كتاب «السّير» أيضاً[٢٢].

---

(١٧) تاريخ ابن أبي خيثمة: (٦٤٠/٢). وسيأتي تخريج الحديث والحكم عليه في المطلب الرابع.

(١٨) كتاب الثقات: (١٨٨/٤).

(١٩) المعجم الكبير: (١٩٦/٣).

(٢٠) الإكمال: (٤١٥/٢).

(٢١) الكاشف: (٣١٩/١).

(٢٢) سير أعلام النبلاء: (٤٤/٣).

٧- المِزّي

ذكر في «التحفة»: "حزام بن حكيم بن حزام الأسديُّ، عن أبيه حكيم بن حزام"، ثم ذكر له "حديث: ابتعتُ طعاماً من طعام الصدقة، فربحت فيه قبل أن أقبضه، فأتيت رسول الله ﷺ، فذكرتُ ذلك له، فقال: لا تبعه حتى تستوفيه، (س) في البيوع عن سليمان بن منصور، عن أبي الأحوص، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن عطاء بن رباح، عنه به. رواه ابن جريج [س (البيوع)]، عن عطاء، عن عبدالله بن عصمة، عن حكيم بن حزام؛ وعن عطاء، عن صفوان بن موهب، عن عبدالله بن محمد بن صيفيَ، عن حكيم ابن حزام"[٢٣].

وقال في «تهذيب الكمال»: "(س) حزام بن حكيم بن حزام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى القرشيّ الأسديّ المدنيّ أخو هشام بن حكيم بن حزام. روى عن أبيه (س) روى عنه زيد بن رفيع الجزري، وعطاء بن أبي رباح (س) روى له النسائي حديثاً واحداً في النهي عن بيع الطعام حتى يُستوفى"[٢٤].

٨- ابنُ حجر

نقل كلام المزي في «تهذيب التهذيب» ثم قال: "قلت: وذكره ابن حبان في الثقات"[٢٥].

وقال في «التقريب»: "حِزام، بكسر أوله ثم زاي، ابنُ حكيم بنِ حزام بن خويلد الأسديُّ، بفتحتين، القرشيُّ، حجازيٌّ: مقبول، من الثالثة. (س)"[٢٦].

---

(٢٣) تحفة الأشراف، رقم (٣٤٢٤).

(٢٤) تهذيب الكمال: (٥/٥٨٧).

(٢٥) تهذيب التهذيب: (٢/٢١٢).

(٢٦) تقريب التهذيب: (ص٩٧).

قلت: لم أجد للمحققين المعاصرين (كالشيخ شعيب الأَرنؤوط، وحمدي السلفي، وبشار معروف، وغيرهم) ممن حققوا كتب هؤلاء العلماء الذين أشرت إليهم لم أجد لهم أيّ إشارة إلى وجود حزام بن حكيم أو عدمه! وهم موافقون لهم في أن حزاماً هذا روى عن أبيه.

وقال الشيخ شعيب أثناء كلامه على صحيح ابن حبان: "وحزام بن حكيم لم يوثقه غير المؤلف"[٢٧]، يعني ابن حبان.

المطلب الثالث: من أنكر وجوده من أهل العلم

أَنكر مصعب الزبيري نسّابة العرب أن يكون لحكيم بن حزام ولد اسمه "حزام".

قال البخاريّ في «التاريخ الكبير»: "حزام بن حكيم بن حزام: أنكرَ مصعبٌ أن يكون لحكيم ابنٌ يقالُ له حزام"[٢٨].

قلت: تَرجَمهُ البخاريّ ليبيّن أنه ليس له وجود، واحتج بما قاله مصعب، ولم يذكر في ترجمته إلا ما سبق، ولا يُفهم من ترجمة البخاري له أنه يثبت وجوده.

وذكر الخطيب في «التلخيص» عن ابن الغلابي قال: "وأنكر الزبيري حزام بن حكيم بن حزام هو وغيره من علماء بني أسد أشدّ الإنكار، وقالوا: لم يكن لحكيم ابنٌ يقال له حزام، صغيرٌ ولا كبيرٌ!"[٢٩].

وذكر الدارقطني في «المؤتلف والمختلف» قال: "حِزام بن حكيم بن حزام، يحدِّث عن أبيه حكيم بن حزام. روى حديثه عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن رُفيع عن حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه أنّ النبيّ ﷺ قال: ((يا معشر النساء تصدقن)). وروى أبو الأحوص سلام بن سليم، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن

(٢٧) صحيح ابن حبان: (٥٢١/١٦).

(٢٨) التاريخ الكبير: (١١٦/٣).

(٢٩) التلخيص: (٤٠٣/١).

عطاء، عن حزام بن حكيم، عن أبيه في البيوع. وقال مصعب الزبيريّ: لم يكن لحكيم بن حزام ابن يُقال له: حزام"[٣٠].

قلت: فكأن رأيه عدم وجوده لنقله لكلام مصعب، وكذا فعل مغلطاي في «إكماله» فإنه قال: "خرج الحاكم حديثه في «صحيحه»، وذكره ابن حبان في «جملة الثقات». وذكر الخطيب في كتاب «التلخيص»: أنكره الزبيري وغيره من علماء بني أسد أشد الإنكار، وقالو: لم يكن لحكيم ابن صغير ولا كبير يقال له: حزام"[٣١].

قلت: لم يذكر أصحاب كتب الأنساب والطبقات، ومن صنّف في الصحابة حزام بن حكيم هذا! بل ذكر ابن السكن في ترجمة «حكيم بن حزام» قال: "كان له من الوَلد: خالد وهشام ويحيى أسلموا". وقال الطبراني: "كان لحكيم من الولد: عبدالله وخالد ويحيى وهشام، أدركوا كلهم النبي ﷺ وأسلموا يوم الفتح"[٣٢].

ولم يذكره أصحاب كتب الإخوة والأخوات، وإنما ذكروا: "هشام بن حكيم بن حزام، وخالد بن حكيم بن حزام".

وحَكِيمُ بن حِزَامِ بن خُوَيْلِدِ بن أَسَدِ بن عبد الْعُزَّى بن قُصَيِّ بن كِلابٍ يُكْنَى أَبَا خَالِدٍ، وَأُمُّهُ صفية بنتُ زُهَيْرِ بن الحارث بن أَسَدٍ، وَأُمُّهَا سَلْمَى بنتُ عبد مَنَافِ بن عبد الدَّارِ، وَإِسْلامُهُ يوم الْفَتْحِ، وكان مِنَ الْمُؤَلَّفَةِ أَعْطَاهُ النبي ﷺ مائة بَعِيرٍ من غَنَائِمِ حُنَيْنٍ، مات سنة أربع وخمسين، وهو ابن مائة وعشرين سنة، عَاشَ في الْجَاهِلِيَّةِ سِتِّينَ، وفي الإِسْلامِ سِتِّينَ، ولد قبل الفيل بثلاث عشرة سنة، ومات بالمدينة[٣٣].

---

(٣٠) المؤتلف والمختلف: (٥٧٦/٢). وسيأتي الكلام على هذا الحديث في المطلب الرابع.

(٣١) إكمال تهذيب الكمال: (٤٨/٤).

(٣٢) الإصابة في تمييز الصحابة: (٢٣٠/٢).

(٣٣) انظر: المستدرك للحاكم: (٥٤٩/٣)، والآحاد والمثاني لابن أبي عاصم: (٤١٩/١).

قال الواقدي: "وشهد حكيم بن حزام مع أبيه الفجار، وقتل أبوه حزام بن خويلد في الفجار الأخير، وكان حكيم يكنى أبا خالد، وكان له من الولد: عبدالله وخالد ويحيى وهشام، وأمهم زينب بنت العوام بن خويلد بن عبد العزى بن قصي، ويقال: بل أم هشام بن حكيم مليكة بنت مالك بن سعد من بني الحارث بن فهر، وقد أدرك ولد حكيم بن حزام كلهم النبيّ ﷺ، وأسلموا يوم الفتح، وصحبوا رسول الله ﷺ، وكان حكيم بن حزام فيما ذكر قد بلغ عشرين ومائة سنة"(٣٤).

وقال ابن حبان في ترجمة حكيم: "وله أولاد ثلاثة: هشام وخالد وعبدالله بنو حكيم"(٣٥).

قلت: فها هم أهل النسب والطبقات، لم يذكروا لحكيم ولداً اسمه حزام، وإنما اتفقوا على أن له ثلاثة أولاد: "خالد وهشام وعبدالله"، وزاد الواقدي: "يحيى".

ومصعب الزبيري من أعلم الناس بالأنساب، فقوله هو وعلماء بني أسد المعتمد في هذه المسألة، فلا وجود لهذا الابن أبداً، وإنما أثبته بعض أهل العلم؛ لأنه جاء في بعض الروايات هكذا، وسيأتي في المطلب الآتي الكلام على هذه الروايات.

المطلب الرابع: الأحاديث التي رويت لحزام بن حكيم بن حزام، ودراستها والحكم عليها

رُويت بعض الأحاديث جاء فيها ذكر حزام بن حكيم، وهي عمدة من أثبت وجوده:

---

(٣٤) المستدرك: (٣/٥٤٩-٥٥٠).

(٣٥) الثقات: (٣/٧١).

الحديث الأول: ما رواهُ أبو الْأَحْوَصِ سَلَّامُ بن سُلَيْمٍ الحنفيّ، عن عبدالْعَزِيزِ بن رُفَيْعٍ، عن عَطَاءِ بن أبي رَبَاحٍ، عن حِزَامِ بن حَكِيمٍ، قال: قال حَكِيمُ بن حِزَامٍ: ((ابْتَعْتُ طَعَامًا من طَعَامِ الصَّدَقَةِ فَرَبِحْتُ فيه قبل أَنْ أَقْبِضَهُ، فَأَتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَذَكَرْتُ ذلك له، فقال: لَا تَبِعْهُ حتى تَقْبِضَهُ))[٣٦].

قلت: هذا الحديث مداره على أبي الأحوص، وجاء في بعض الروايات: "عن حزام بن حكيم، قال: قال لي حكيم"، وفي بعضها: "عن حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه"، وفي رواية أخرى: "عن حزام بن حكيم بن حزام، يعني: عن حكيم بن حزام".

وهذا الإسناد لا يصحّ، وأصله عن عطاء عن حكيم بن حزام، ليس فيه "حزام بن حكيم"!

فقد رواه جرير بن عبد الحميد عن عبد العزيز بن رفيع عن عطاء ابن أبي رباح، عن حكيم بن حزام، قال: اشتريت طعاماً من طعام الصدقة الحديث[٣٧].

وتابع عبد العزيز عليه –كما رواه عنه جرير -: خالد الحذاء: فرواه خالد عن عطاء بن أبي رباح عن حكيم بن حزام قال: كنت أشتري الطعام وأبيعه، فنهاني النبيّ ﷺ أن أبيع ما ليس عندي[٣٨].

---

(٣٦) أخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في «المصنف» (٣٨٦/٤) عن أبي الأحوص به، والنسائي في «السنن الكبرى» (٣٧/٤) عن سليمان بن منصور، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٧/٣) من طريق مسدد وعثمان بن أبي شيبة، وابن حبان في «صحيحه» (٣٦١/١١) من طريق منصور بن أبي مزاحم، كلهم عن أبي الأحوص، به.

(٣٧) أخرجه المحاملي في «أماليه» (ص٢٩٤).

(٣٨) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٠٤/٣).

فتبيّن أن أبا الأحوص أخطأ فيه، والمحفوظ عن عطاء بهذا الإسناد دون ذكر "حزام". وكأن الوهم دخل على أبي الأحوص بأنه انقلب عليه اسم «حكيم بن حزام»، فأصبح عنده: «حزام بن حكيم» وحكيم معروف أنه صحابي، فأصبح الإسناد: «حزام بن حكيم قال: قال حكيم بن حزام» ويؤكد هذا القلب أنه جاء في رواية «حزام بن حكيم» فقال أبو الأحوص بعدها: «يعني عن حكيم بن حزام»، وما جاء في الروايات الأخرى: «قال لي حكيم» و«حزام بن حكيم بن حزام عن أبيه»، إنما هو خطأ نشأ عن هذا القلب.

وأبو الأحوص وإن كان ثقة إلا أن رواية جرير مقدمة على روايته.

قال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: سمعت أبي يقول: "شريك وأبو عوانة وجرير بن عبدالحميد كلّهم أحبّ إليّ من أبي الأحوص"[٣٩].

وكأن النسائي من خلال تخريجه أراد التنبيه إلى هذا الخطأ في هذا الإسناد، فإنه أخرج الحديث في «سننه الكبرى»[٤٠] من طريق ابن جريج، قال: أخبرني عطاء، عن صفوان بن مَوْهِب: أنه أخبره عن عبدالله بن محمد بن صَيفي، عن حكيم بن حزام.

ثم أخرجه أيضاً من طريق ابن جريج، قال: وأخبرني عطاء، عن عبداللَّهِ بن عِصْمَةَ الْجُشَمِيِّ، عن حكيم بن حزام، عن النبي ﷺ.

ثم أخرج حديث أبي الأحوص.

فذكر النسائي الخلاف على عطاء في هذا الحديث، ويبدو أن عطاءً كان يضطرب فيه! والحديث رواه أيضاً يوسف بن ماهك، عن عبدالله بن عصمة، عن

(٣٩) الجرح والتعديل: (٤/٢٥٩).

(٤٠) السنن الكبرى: (٤/٣٦-٣٧).

حكيم، وروي من طرق كثيرة عن يوسف بن ماهك، عن حكيم بن حزام دون واسطة[٤١].

وعبدالله بن محمد بن صيفي المخزومي هو والد يحيى الذي روى له الجماعة، ولا يوجد لعبدالله إلا هذا الحديث، فإن كان هذا الإسناد محفوظاً فهو لا بأس به، وقد يكون عبدالله هذا هو ابن عصمة؛ لأن الحديث مشهور عنه، فيكون عطاء اضطرب فيه! وقد ذكروا أن صفوان بن موهب الراوي، عن عبدالله بن محمد بن صيفي يروي أيضاً عن عبدالله بن عصمة[٤٢]، فالله أعلم.

وكذلك عبدالله بن عصمة، فإنه ليس له إلا هذا الحديث، وقد وثقه بعضهم، وجهله آخرون[٤٣]، والصواب أنه ثقة، وقد خلط بعضهم بينه وبين عبدالله بن عصمة النصيبيّ الضعيف!

---

(٤١) انظر: المعجم الكبير: (٣/١٩٤-١٩٦)، وجامع الترمذي: (٣/٥٣٤).

(٤٢) ذكر البخاري في «التاريخ الكبير» (٤/٣٠٧): "صفوان بن موهب: سمع مسلم بن عقيل. روى عنه عمرو بن دينار وعطاء. يروي عن عبدالله بن محمد بن صيفي".

قلت: بناءً على مذهب الإمام البخاري في السماع فإنه أثبت أن صفوان سمع من مسلم بن عقيل، ولم يثبت أنه سمع عبدالله بن محمد بن صيفي، ولهذا أخر هذا القول في نهاية الترجمة، وقال: "يروي عن عبدالله"، ولو كان سماعه منه ثابتٌ لذكره مع مسلم بن عقيل.

قال أبو حاتم الرازي : "صفوان بن موهب، مكي: روى عن مسلم بن عقيل وعبدالله بن عصمة الجشمي، روى عنه عمرو بن دينار" (الجرح والتعديل: ٤/٤٢٣).

قلت: فلم يذكر أبو حاتم أن صفوان روى عن عبدالله بن محمد بن صيفي، ولكنه ذكر أنه يروي عن عبدالله بن عصمة.

(٤٣) قال الذهبي في «الميزان» (٤/١٤٦): "لا يُعرف". وقال في «الكاشف» (١/٥٧٤): "ثقة".

ورواه ابن حبان في «صحيحه» من طريق همام بن يحيى، قال: حدثنا ابن أبي كثير أن يعلى بن حكيم حدّثه: أن يوسف بن ماهك حدّثه: أن عبدالله بن عصمة حدّثه: أن حكيم بن حزام حدّثه قال... الحديث.

قال ابن حبان: "هذا الخبر مشهور عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام، ليس فيه ذكر عبدالله بن عصمة، وهذا خبرٌ غريبٌ"(٤٤).

قال عبدالحق الإشبيلي في «أحكامه»: "وقد رواه قاسم بن أصبغ في «كتابه» عن همام، قال: حدثنا يحيى أن يعلى بن حكيم حدثه: أن يوسف حدثه: أن حكيم بن حزام حدثه فذكره، هكذا ذكر يعلى سماع يوسف بن ماهك من حكيم بن حزام، وهشام الدستوائي يرويه عن يحيى، فيدخل بين يوسف وحكيم: عبدالله بن عصمة، وكذلك هو بينهما في غير حديث، وعبدالله بن عصمة ضعيف جداً".

وقال ابن القطان الفاسي في «كتابه»: "هكذا رواه قاسم بن أصبغ، وأنا أخاف أن يكون سقط من الإسناد ابن عصمة، ورواية الدارقطني تبين ذلك، قال: وذكر ابن حزم في كتابه رواية قاسم بن أصبغ، وقال: إن يعلى بن حكيم ثقة، وقد ذكر سماع يوسف من حكيم فيصير سماع يوسف من ابن عصمة عن حكيم لغواً؛ لأنه إذا سمعه من حكيم فلا يضره أن يسمعه من غير حكيم عن حكيم".

وقال صاحب «التنقيح»: "قال ابن حزم: عبدالله بن عصمة مجهول، وصحح الحديث من رواية يوسف نفسه عن حكيم؛ لأنه صرح في رواية قاسم بن أصبغ بسماعه منه، والصحيح أن بين يوسف وحكيم عبدالله بن عصمة، وهو الجشمي حجازي، وقد ذكره ابن حبان في الثقات، وقال عبدالحق في أحكامه بعد ذكره هذا الحديث عبدالله بن عصمة ضعيف جداً، وتبعه على ذلك ابن القطان وكلاهما مخطئ

(٤٤) صحيح ابن حبان: (٣٥٨/١١).

في ذلك، وقد اشتبه عليهما عبدالله بن عصمة هذا بالنصيبي أو غيره ممن يسمى عبدالله بن عصمة "[٤٥].

وقال ابن حجر في «التلخيص الحبير»: "وزعم عبد الحق أن عبدالله بن عصمة ضعيف جداً، ولم يتعقبه ابن القطان، بل نقل عن ابن حزم أنه قال: "هو مجهول"، وهو جرحٌ مردودٌ فقد روى عنه ثلاثة، واحتج به النسائي"[٤٦].

وقال ابن عبد البر في «الاستذكار»: "وما أعلم لعبد الله بن عصمة جرحة إلا أنه لم يرو عنه إلا رجل واحد، فهو مجهول عندهم! إلا أني أقول: إن كان معروفاً بالثقة والأمانة والعدالة، فلا يضره إذا لم يرو عنه إلا واحد"[٤٧].

وقد روى الحديث البيهقي في «سننه» بالواسطة بين يوسف وحكيم، ثم قال: "هذا إسنادٌ حسنٌ متصلٌ"[٤٨].

وتعقبه ابن التركماني في «الجوهر النقي» فقال: "قلت: كيف يكون حسنًا وابن عصمة متروك، كذا قال صاحب المحلى، وفي الأحكام لعبدالحق: ضعيف".

قلت: ما قاله البيهقي هو الصواب، وأخطأ ابن التركماني باتباعه ابن حزم وعبدالحق؛ لأنهما خلطا بين عبدالله بن عصمة الجُشمي الثقة، وبين الآخر النصيبيّ الضعيف.

وأما ما ذهب إليه ابن حبان، ومن قبله الترمذي بتصحيح إسناد يوسف عن حكيم دون واسطة، ففيه نظرٌ! فلا يعلم أن يوسف سمع من حكيم، وهو يرويه عنه

---

(٤٥) نقل هذا كلّه عنهم الزيلعي في «نصب الراية»: (٣٢/٤).

(٤٦) التلخيص الحبير: (٥/٣).

(٤٧) الاستذكار: (٣٧٥/٦).

(٤٨) السنن الكبرى: (٣١٣/٥).

بواسطة عبدالله بن عصمة، وقد أنكر الإمام أحمد سماع يوسف من حكيم وقال: "مرسل"(٤٩).

والأشبه أن يوسف سمعه من عبدالله بن عصمة، فحدّث عنه، وكان أحياناً يرويه عن حكيم مباشرة دون واسطة عبدالله، وهذا منه؛ لأن الإرسال كان منتشراً في ذاك العصر، فكانوا يحدّثون مباشرة دون ذكر الواسطة؛ لعدم وجود الكذب، وكيفما كان الأمر فالحديث حسنٌ إن شاء الله تعالى، وهو مشهور عن حكيم بن حزام، ولكن لا يوجد له ابن اسمه "حزام" يرويه عنه.

الحديث الثاني: ما رواهُ عبيد الله بن عَمْرٍو، عن زَيْدِ بن أبي أُنَيْسَةَ، عن زَيْدِ بن رُفَيْعٍ، عن حِزَامِ بن حَكِيمِ بن حِزَامٍ، عن أبيه قال: ((خَطَبَ النبي ﷺ النِّسَاءَ ذَاتَ يَوْمٍ، فَوَعَظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالطَّاعَةِ لأَزْوَاجِهِنَّ، وَأَنْ يَتَصَدَّقْنَ، وقال: وَإِنَّ مِنْكُنَّ من يَدْخُلُ الْجَنَّةَ - وَجَمَعَ أَصَابِعَهُ - وَجُلُّكُنَّ حَطَبُ جَهَنَّمَ، فَفَرَّقَ بين أَصَابِعِهِ، فَقَالَتِ امْرَأَةٌ: وَلِمَ يا رَسُولَ اللَّهِ؟ قال: لأَنَّكُنَّ تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ، وَتُسَوِّفْنَ الْخَيْرَ))(٥٠).

قلت: هكذا رواه زيد بن أبي أنيسة، وخالفه معمر بن راشد فرواه عن زيد بن رُفيع عن حَرَام بن معاوية، عن النبيّ ﷺ مرسلاً، كما نبّه إليه الإمام البخاري حيث

---

(٤٩) جامع التحصيل: (ص٣٠٥).

(٥٠) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (١١٣/٨) و (٥٢٠/١٦) من طريق عبدالله بن جعفر وعبيد بن جَناد الحلبي – مفرقاً–، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٦/٣) من طريق عُبيد بن جَناد الحلبيّ، كلاهما (ابن جعفر وعبيد) عن عبيدالله بن عمرو، به (بنحوه).

وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٣١٤/٤) وقال: "رواه الطبراني، وفيه زيد بن رفيع، وهو ضعيف"، ثم أورده في (٣٩٤/١٠) وقال: "رواه الطبراني في «الأوسط» ورجاله ثقات"!!

قال في باب: من اسمه «حَرَام»: "حَرام بن معاوية عن النبي ﷺ، مرسل، قاله مَعمر عن زيد بن رفيع"(٥١).

وتبعه أبو حاتم الرازي. قال عبدالرحمن ابن أبي حاتم: "حرام بن معاوية، روى عن النبي ﷺ، مرسل، روى عن عمر كلامه، روى معمر عن زيد بن رفيع عنه، وروى عبيدالله بن عمرو عن زيد بن رفيع، فقال: عن حزام بن حكيم بن حزام، سمعت أبي يقول ذلك"(٥٢).

قلت: كذا في المطبوع! سقط منه: "زيد بن أبي أُنيسة"! والصواب أنه مرسل، وقد أخطأ فيه زيد بن أبي أنيسة، وهو ثقة، ولكن في حديثه بعض النكارة، كما قال الإمام أحمد(٥٣).

---

(٥١) التاريخ الكبير: (١٠٢/٣).

وقد نبّه الإمام البخاري في «التاريخ الكبير» (٤٣/٧) إلى وهم لزيد بن أبي أنيسة من هذا النوع أيضاً، فروى عبيد الله بن عمرو عن زيد بن أبي أنيسة عن زيد بن رفيع عن علقمة بن يزيد، قال: "كتب إلينا عمر بن الخطاب: أدبوا الخيل ولا يجاورنكم الخنازير"، وخالفه معمر، فرواه عن زيد بن رفيع عن حرام بن معاوية قال: كتب إلينا عمر مثله، وهذا هو الصواب.

ولم يحسن أبو حاتم الرازي في التعامل مع هذا الخطأ، فإنه قال: "علقمة بن يزيد، ويقال حرام بن معاوية، قال: كتب إلينا عمر: لا يجاورنكم الخنازير. روى عنه زيد بن رفيع"، قال ابن أبي حاتم: وسألته عنه؟ فقال: "ليس بمشهور" (الجرح والتعديل: ٤٠٦/٦).

قلت: ذكر علقمة خطأ من زيد بن أبي أنيسة، فلا يحسن أن يترجم لعلقمة، ولا القول بأن زيد بن رفيع روى عنه! وقد أخطأ ابن حبان في ذكره في «الثقات» (٢١١/٥) حيث قال: "علقمة بن يزيد كتب إليه عمر بن الخطاب، روى عنه زيد بن رفيع"! فالذي كتب إليه عمر هو حرام بن معاوية كما قال البخاري، ولكن ذكره ابن حبان مرة ثانية في «الثقات» (٢١٢/٥) فقال: "علقمة بن يزيد، يروي عن عمر، روى عنه زيد بن أبي أنيسة"! فاسم علقمة هنا خطأً، فترجمه ابن حبان مرتين، وهذا ما يؤخذ عليه من توثيقه المجاهيل!

(٥٢) الجرح والتعديل: (٢٨٢/٣).

(٥٣) نقله ابن الجوزي في «العلل المتناهية» (٤٠٨/١).

وقال المروذي: وسألته – يعني أحمد - عن زيد بن أبي أنيسة، كيف هو؟ فحرّك يده، وقال: "صالح، وليس هو بذاك"(٥٤).

قلت: كأن الخطأ دخل على زيد بن أبي أنيسة أن «حَرَام» - بالمهملة - ظنها «حِزام» - بالمعجمة -؛ ولأن الحديث أصلاً مرسل، فظن أن حزاماً هذا هو ابن حكيم، فرواه عنه عن أبيه، أو كان عنده: «حَرَام بن حكيم» فظنّه «حزام بن حكيم»؛ لأن «حَرَام بن حكيم» يُقال إنه هو «حَرَام بن معاوية»، والله أعلم.

وهذا يقودنا إلى التحقيق في «حَرام بن معاوية» هل هو نفسه «حَرام بن حكيم»؟

ذهب البخاريّ إلى التفريق بينهما، فترجم في «تاريخه»: "حرام بن حكيم الدمشقي: عن عمّه عبدالله بن سعد، ومحمود بن ربيعة، وأبي هريرة، روى عنه: العلاء بن الحارث، وزيد بن واقد، وعبدالله بن العلاء".

ثُمَّ ترجم: "حرام بن معاوية عن النبي ﷺ مرسل، قاله معمر عن زيد بن رفيع"(٥٥).

وتبعه في ذلك أبو حاتم الرازي وابنه(٥٦).

وكذلك فعل ابن حبان، فإنه ترجم في «الثقات»: "حرام بن حكيم الدمشقي: يروي عن أبي هريرة. روى عنه: زيد بن واقد، والعلاء بن الحارث"(٥٧).

---

(٥٤) العلل ومعرفة الرجال: (ص٦٥).

وقد صحح هذا الحديث الشيخ شعيب، أثناء تحقيقه لصحيح ابن حبان (٥٢٠/١٦) فقال: "حديث صحيح. زيد بن رفيع مختلف فيه، قال أحمد: ما به بأس، وقال أبو داود: جزري ثقة... وضعفه الدارقطني، وقال النسائي: ليس بالقوي".

قلت: هذا الإسناد الذي عند ابن حبان ليس بصحيح! والمشكلة ليست في زيد بن رفيع.

(٥٥) التاريخ الكبير: (١٠١/٣-١٠٢).

(٥٦) الجرح والتعديل: (٢٨٢/٣).

(٥٧) الثقات: (١٨٥/٤).

ثُمَّ ترجم: "حرام بن معاوية: يروي المراسيل، روى عنه زيد بن رفيع".

وكذلك فعل الدارقطني في «المؤتلف والمختلف»، والعسكري في «تصحيفات المحدّثين»(٥٨).

وممن جعلهما واحداً، الإمام الخطيب في «الموضّح»، ووهّم من فرّق بينهما، فنقل تراجم البخاريّ، ثم قال: "وقد وهم البخاري في فصله بين حرام بن حكيم، وحرام بن معاوية؛ لأنه رجلٌ واحدٌ يختلف على معاوية بن صالح في اسم أبيه، وكان معاوية يروي حديثه عن العلاء بن الحارث عنه، عن عمّه عبدالله بن سعد، وقيل: إنه يرسل الرواية عن أبي ذر الغفاري ﷺ، وعن أبي هريرة ﷺ، وقد ذكر أبو الحسن الدارقطني في كتاب «المؤتلف والمختلف» هذا الرجل، كما ذكره البخاري، وأظنه اعتمد على قوله، ونقله من تاريخه، والله أعلم"(٥٩).

وتبعه في ذلك ابن ماكولا في «تهذيب مُستمر الأوهام»(٦٠).

وإلى هذا – أيضاً – ذهب المزي في «تهذيب الكمال»، فنقل كلام الخطيب، ثم قال: "ثم روى له – أي الخطيب – أحاديث سُمي في بعضها حرام بن حكيم، وفي بعضها حرام بن معاوية، وفي بعضها مرة هكذا ومرة هكذا"(٦١).

وأما ابن حجر، فقد تردد فيه في بعض كتبه، ثم جزم في «التقريب» بأنهما واحد.

قال في «الإصابة»: "حرام بن معاوية الأنصاري، وقيل العنسي نزيل دمشق: أرسل حديثاً، فذكره عبدان في «الصحابة»! قال ابن أبي حاتم والبخاري والدارقطني

---

(٥٨) تصحيفات المحدثين: (٥٦٠/٢).

(٥٩) موضح أوهام الجمع والتفريق: (١٠٩/١).

(٦٠) تهذيب مُستمر الأوهام: (ص١٨١).

(٦١) تهذيب الكمال: (٥١٧/٥).

وابن حبان: أحاديثه مراسيل، يروي عنه زيد بن رفيع، وزعم الخطيب أن حرام بن معاوية هذا هو حرام بن حكيم الذي روى عن عمّه عبد الله بن سعد، وأخرج حديثه أصحاب «السنن»، وقد فرّق بينهما البخاري والدارقطني والعسكري وغيرهم، وعلى كلّ حال فهو تابعي"[٦٢].

وقال في «تهذيب التهذيب» بعد أن نقل كلام المزي والخطيب: "قلت: وقد تبع البخاريَّ ابنُ أبي حاتم وابن ماكولا وأبو أحمد العسكري وغيرهم، وفي «الثقات» لابن حبان: حرام بن حكيم المذكور في التابعين، وذكر أبو موسى المديني حرام بن معاوية في «الصحابة»، وأورد له حديثه المرسل، ونقل بعض الحفاظ[٦٣] عن الدارقطني أنه وثّق حرام بن حكيم، وقد ضعفه ابن حزم في «المحلّى» بغير مستند! وقال عبدالحق عقب حديثه: "لا يصح هذا"، وقال في موضع آخر: "حرام ضعيف"، فكأنه تبع ابن حزم، وأنكر عليه ذلك ابن القطان الفاسي فقال: "بل مجهول الحال"، وليس كما قالوا، بل ثقة كما قال العجلي وغيره"[٦٤].

وقال في «التقريب»: "حَرَام، بمهملتين مفتوحتين، ابن حكيم بن خالد بن سعد الأنصاريُّ، ويُقال: العَنسي، بالنون، الدمشقيّ، وهو حرام بن معاوية، كان معاوية بن صالح يقوله على الوجهين، ووهم من جعلهما اثنين، وهو ثقة من الثالثة"[٦٥].

قلت: الخلاف نتج من الاختلاف في تسميته في رواية معاوية بن صالح، فإنه اختلف عليه! فروى محمد بن إسماعيل بن عُلية، عن عبدالرحمن بن مهدي، عن

---

(٦٢) الإصابة في تمييز الصحابة: (٢٠٨/٢).

(٦٣) ذكر مُغُلْطَاي في «إكمال تهذيب الكمال» (٢٠/٤) أن الذي نقل هذا عن الدارقطني هو: الغساني في كلامه على «سننه».

(٦٤) تهذيب التهذيب: (١٩٥/٢).

(٦٥) تقريب التهذيب: (ص٩٥).

معاوية بن صالح، عن العلاء بن الحارث، عن حرام بن معاوية، عن عمّه عبدالله بن سعد، قال: سألت النبي ﷺ عن مؤاكلة الحائض؟ فقال: ((واكلها)).

كذا رواه بُندار والفضل بن موسى البصري عن ابن مهدي.

وخالفهم القواريري وأحمد بن حنبل ويحيى بن معين، فرووه عن ابن مهدي، وقالوا: حرام بن حكيم، وكذلك قال عبدالله بن وهب وعبدالله بن صالح المصريان عن معاوية بن صالح، وكذلك رواه الهيثم بن حميد عن العلاء بن الحارث(٦٦).

وقد روى أحمد الحديث المختلف فيه في «المسند» عن ابن مهدي بالإسناد نفسه، فقال مرة: «حرام بن حكيم»، ومرة: «حرام بن معاوية»(٦٧).

قلت: اضطرب معاوية بن صالح في تسمية حرام، فكان يسمية مرة: «حرام بن حكيم»، ومرة: «حرام بن معاوية»! ولا يمكن اعتماده في جعلهما واحداً! بل إن ابن مهدي راوي هذا الحديث، كان يقول فيمن اسمه حرام بن معاوية: "هو وهم"(٦٨)، أي من سماه حرام بن معاوية، فقد وهم فيه، والصواب أنه: «حرام بن حكيم»، ولو كان ابن حكيم يعرف بابن معاوية، لما خفي ذلك على أهل الشام، فإنهم رووا حديثه، وحديثه عندهم، ولم يسمه أحد منهم بحرام بن معاوية، وهم مجمعون على

---

(٦٦) روى أحاديثهم ابن عساكر في «تاريخه»: (٢٩/٤٩).

(٦٧) مسند أحمد: (٤/٣٤٢).

(٦٨) انظر: «تاريخ دمشق» (١٢/٣٠٧). وقد نقل مغلطاي في «الإكمال» (٤/٢١): "قال أبو القاسم: والذي قاله ابن مهدي وهم"!

قلت: أبو القاسم ابن عساكر لم يوهم ابن مهدي، وإنما قال ابن عساكر: "وقال ابن مهدي فيمن اسمه حرام بن معاوية هو وهم"، فلا أدري هل هناك خطأ في النسخة المطبوعة من إكمال مغلطاي أم لا! وهي نسخة سقيمة جداً، وتحقيقها سيء، والله المستعان.

اسمه ونسبه، فالوهم من معاوية بن صالح، ولا يُعتمد عليه في جعلهما واحداً، ومعاوية فيه كلام.

قال ابن عَدي فيه في «الكامل»: "ما أرى بحديثه بأساً، وهو عندي صدوق، إلا أنه يقع في أحاديثه إفرادات!"(٦٩).

وقال ابن حجر: "صدوقٌ له أوهام"(٧٠).

قلت: وهذا من إفراداته وأوهامه.

ومما يؤيد أن معاوية بن صالح وَهِم فيه أن الهيثم بن حُميد، روى هذا الحديث عن العلاء بن الحارث فسمى أبا حرام حكيماً، كما أخرجه الخطيب من طريق أبي داود، عن هارون بن محمد بن بكار، عن مروان بن محمد، عن الهيثم بن حميد، قال: حدثنا العلاء ابن الحارث، عن حرام بن حكيم، عن عمّه أنه سأل رسول الله ﷺ ما يحلّ لي من امرأتي وهي حائض؟ قال: ((لك ما فوق الإزار)) وذكر مؤاكلة الحائض أيضاً، وساق الحديث(٧١).

والصواب أنهما اثنان، كما ذهب إليه البخاري ومن تبعه.

أما حرام بن حكيم الدمشقيّ:

---

(٦٩) الكامل في الضعفاء: (٤٠٦/٦).

(٧٠) تقريب التهذيب: (ص٤٧٠).

(٧١) موضح أوهام الجمع والتفريق: (١١٢/١). والغريب أن الخطيب روى هذه الرواية، وأصرّ على أنهما واحد! وبعض المحققين المعاصرين لم ينتبهوا إلى هذا الخلاف في تسمية حرام! فأثناء كلام محقق كتاب «الآحاد والمثاني» د. باسم الجوابرة على هذا الحديث الذي رواه ابن أبي عاصم (١٤٥/٢) من طريق معاوية بن صالح، أثبت المحقق في الأصل: «حرام بن حكيم» ثم خرّج الحديث في الهامش ثم قال: "جاء في الأصل معاوية – يعني حرام بن معاوية- والتصويب من المصادر السابقة". فكأن الشيخ يرى أن ما في الأصل خطأ، وليس كذلك، ولم يتنبه للخلاف على معاوية بن صالح في تسميته!

فقال عبدالرحمن بن إبراهيم – دُحيم -، وأحمد بن عبدالله العجلي: "ثقة"[٧٢].

وقال الذهبي في ترجمته من «الميزان»[٧٣] بعد أن ذكر له حديثاً: "قال أبو محمد عبدالحق: "لا يصح هذا"، وعليه مؤاخذة في ذلك؛ فإنه يقبل رواية المستور، وحرام قد وُثق، وحدّث عنه زيد بن واقد، وعبدالله بن العلاء أيضاً، وروى أيضاً عن أبي هريرة، فحديثه مع غرابته يقتضي أن يكون حسناً".

وأما حرام بن معاوية، فله بعض المراسيل، وحديثه يدلّ على صدقه، وهو لا بأس به إن شاء الله تعالى.

الحديث الثالث: ما رواه عُثْمَانُ بن عبدالرحمن الطرائفيّ، عن صَدَقَةَ، عن زَيْدِ بن وَاقِدٍ، عَنِ الْعَلاءِ بن الْحَارِثِ، عن حِزَامِ بن حَكِيمِ بن حِزَامٍ، عن أبيه، عَنِ النبيّ ﷺ، قال: ((إِنَّكُمْ قد أَصْبَحْتُمْ فِي زَمَانٍ، كَثِيرٍ فُقَهَاؤُهُ، قَلِيلٍ خُطَبَاؤُهُ، كَثِيرٍ مُعْطُوهُ، قَلِيلٍ سُؤَّالُهُ، الْعَمَلُ فيه خَيْرٌ مِنَ الْعِلْمِ. وَسَيَأْتِي زَمَانٌ: قَلِيلٌ فُقَهَاؤُهُ، كَثِيرٌ خُطَبَاؤُهُ، كَثِيرٌ سُؤَّالُهُ، قَلِيلٌ مُعْطُوهُ، الْعِلْمُ فيه خَيْرٌ مِنَ الْعَمَلِ))[٧٤].

---

(٧٢) انظر: تهذيب الكمال: (٥١٧/٥). قال العجلي في «معرفة الثقات» (ص٢٩٠): "حرام بن حكيم: مصريّ تابعيّ ثقة". فتعقبه ابن عساكر في «تاريخه» (٣٠٧/١٢) وقال: "كذا قال! وهو دمشقي، لا مصري".

قلت: يبدو أن الوهم وقع للعجلي بسبب أنه وقع له حديث حرام عند المصريين، فظن أنه مصري، والله أعلم.

(٧٣) ميزان الاعتدال: (٢٠٩/٢).

(٧٤) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٧/٣) عن الْحُسَيْنِ بن إِسْحَاقَ التُّسْتَرِيّ عن عَمْرُو بن هِشَامٍ أبي أُمَيَّةَ الْحَرَّانِيّ عن عُثْمَان بن عبدالرحمن، به.

وأورده الهيثمي في «المَجمع» وقال: "رواه الطبراني في الكبير، وفيه عثمان بن عبدالرحمن الطرائفي، وهو ثقة إلا أنه قيل فيه يروي عن الضعفاء، وهذا من روايته عن صدقة بن خالد، وهو من رجال الصحيح"(٧٥).

قلت: هذا حديثٌ باطلٌ بهذا الإسناد! لم يحدِّث به العلاء بن الحارث، عن حزام بن حكيم! وإنما يُروى هذا الحديث من طريق حَرام بن حكيم – كما سيأتي إن شاء الله –، فقلب إلى حزام بن حكيم، وجعل "عن أبيه حكيم"!!

وعثمان بن عبدالرحمن الطرائفي الحرّاني، ضعفه البخاري، وكذّبه ابنُ نُمير، ووثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: "صدوق"، وأنكر على البخاري إدخال اسمه في كتاب الضعفاء، وقال: "يحول منه"(٧٦).

وقال ابن عَدي: "وصورة عثمان بن عبدالرحمن أنه لا بأس به، كما قال أبو عروبة إلا أنه يحدّث عن قوم مجهولين بعجائب، وتلك العجائب من جهة المجهولين، وهو في أهل الجزيرة كبقية في أهل الشام، وبقية أيضاً يحدِّث عن مجهولين بعجائب، وهو في نفسه ثقة، لا بأس به صدوق، ما يقع فيه حديثه من الإنكار، فإنما يقع من جهة من يروي عنه"(٧٧).

وقال ابن حبان في «المجروحين»: "كان معلماً يروي عن أقوام ضعاف أشياء يدلسها عن الثقات، حتى إذا سمعها المستمع لم يشك في وضعها، فلما كَثُرَ ذلك في أخباره ألزقت به تلك الموضوعات، وحمل عليه الناس في الجرح، فلا يجوز عندي

(٧٥) مجمع الزوائد: (١/١٢٧).
(٧٦) الجرح والتعديل: (٦/١٥٧). وانظر: التاريخ الكبير للبخاري: (٦/٢٣٨).
(٧٧) الكامل: (٥/١٧٤).

الاحتجاج بروايته كلها على حال من الأحوال ؛ لما غلب عليها من المناكير عن المشاهير والموضوعات عن الثقات"[٧٨].

وقد ردّ الذهبي كلام ابن حبان، فقال في «المَيزان»: "والكلام في الرجال لا يجوز إلا لتام المعرفة تام الورع، وكذا أسرف فيه محمد بن عبدالله بن نمير فقال: كذّاب"[٧٩].

قلت: عثمان الطرائفي ليس بالقوي في الحديث، وهو لا يتعمد الكذب، ومن يروي عن الضعفاء والمجاهيل المنكرات، يُعرض نفسه للتهمة! وحديثه يُكتب، ولا يُحتج به.

وإن سلّمنا أن العهدة ليست عليه في هذا الحديث، فهي على شيخه صدقة، وهو ابن عبدالله السمين، لا كما قال الهيثمي بأنه صدقة بن خالد! وصدقة السمين، منكر الحديث.

وقد أخرج الحديث الطبراني في «مسند الشاميين» عن عَبْدِاللَّهِ بنِ مُحَمَّدِ بنِ سَعِيدِ بنِ أَبِي مَرْيَمَ، قال: حدثَنَا عَمْرُو بنُ أَبِي سَلَمَةَ التِّنِّيسِيُّ، قال: حدثَنَا صَدَقَةُ بنُ عَبْدِاللَّهِ، قال: حَدَّثَنِي زَيْدُ بنُ وَاقِدٍ، عَنْ حَرَامِ بنِ حَكِيمٍ، عَنْ عَمِّهِ عَبْدِاللَّهِ بنِ سَعْدٍ ﷺ، عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ[٨٠].

وهذا الحديث تفرد به عن زيد: صدقة السمين، وهو منكر الحديث، ليس بشيء.

---

(٧٨) كتاب المجروحين: (٢/٩٧).

(٧٩) الميزان: (٥/٦٠).

(٨٠) مسند الشاميين: (٢/٢٢١).

ثُمَّ إن زيد بن واقد، لم يسمع من حرام بن حكيم[٨١]، وقد رُوي من طريق آخر عن الهيثم بن حميد الغساني الشامي، قال: حدثنا العلاء بن الحارث، عن حَرام بن حكيم - ونسب حرام بن حكيم بن خالد بن سعد رجل من قريش - عن عمّه أن رسول الله ﷺ[٨٢].

قلت: وهذا إسناد صحيحٌ، والعلاء بن الحارث ثقة، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: "يُعتبر حديثه من رواية الثقات عنه"[٨٣]، والهيثم بن حميد صدوق.

وله شاهدٌ صحيحٌ من حديث ابن مسعود ﷺ، رواه عنه جماعة من أصحابه، قال ابن مسعود ﷺ: ((إنكم في زمان كثير فقهاؤه، قليل خطباؤه، قليل سؤاله، كثير معطوه، العمل فيه قائد للهوى، وسيأتي من بعدكم زمان قليل فقهاؤه، كثير

---

(٨١) قال الإمام البخاريّ في «التاريخ الكبير» (٤٠٧/٣): "زيد بن واقد، سمع مغيث بن سمي الشامي، وخالد بن عبدالله بن حسين، وبسر بن عبيد الله، وعن حرام بن حكيم والقاسم بن مخيمرة ومكحول...".
قلت: فهذا من البخاري إشارة إلى أن زيد بن واقد، روى عن حرام، ولكن لم يثبت سماعه منه.

(٨٢) أخرجه ابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (١٤٤/٢) عن عبدالرحمن بن عمرو أبي زرعة عن محمد بن عائذ الكاتب عن الهيثم، به، وأخرجه ابن عساكر في «تاريخه» من طريق محمود بن أبي زرعة عن أبيه (٢٢٥/٣٣)، وفي (٣٠٣/٥٤) من طريق عبدالرحمن بن عمر البجلي عن عبدالرحمن ابن عمرو أبي زرعة الدمشقي، عن محمد بن عائذ الكاتب.

(٨٣) الثقات: (٢٦٤/٧). وقد نقل الذهبي في «الميزان» (١٢١/٥) في ترجمة «العلاء بن الحارث»: "قال البخاري: منكر الحديث"، وكذا نقل في «المغني» (٤٣٩/٢)! وتبعه في ذلك صاحب «الكواكب النيّرات» (ص٦٥)، وصاحب كتاب «من رُمي بالاختلاط» (ص٦٣).
قلت: ولعل هذا وهم من الذهبي فإن البخاري أورد في ترجمة «العلاء بن الحارث» (٥١٣/٦) أثراً للعلاء عن مكحول عن واثلة، وأشار إلى أن العلاء بن كثير رواه عن مكحول عن واثلة فرفعه، فقال البخاري: "ولا يصح؛ لأن العلاء بن الحارث منكر الحديث". فهذا القول من البخاري في العلاء بن كثير، لا في العلاء بن الحارث كما نقله الذهبي، وقد ترجم البخاري للعلاء بن كثير في «تاريخه» (٥٢٠/٦): "العلاء بن كثير عن مكحول: منكر الحديث".

خطباؤه، كثير سؤاله، قليل معطوه، الهوى فيه قائد للعمل، اعلموا أن حسن الهدي في آخر الزمان، خير من بعض العمل)) (٨٤).

قلت: وهذا وإن كان موقوفاً على ابن مسعود ﷺ إلا أن له حكم الرفع، فهو يخبر عن أشياء ستحصل في المستقبل، فلا بدّ أن يكون سمع ذلك منه ﷺ، وابن مسعود ﷺ معروف بوقف كثير من الأحاديث التي سمعها من النبيّ ﷺ – كما وجدت ذلك بالاستقراء –، وكان يفعل ذلك ورعاً منه ﷺ.

وله شاهدٌ آخر عن أَبي ذَرٍّ ﷺ: رواه الإمام أحمد في «المسند» عن مُؤَمَّل، قال: حدثنا حَمَّادٌ، قال: حدثنا حَجَّاجٌ الأَسْوَدُ –قال مُؤَمَّلٌ: وكان رَجُلاً صَالِحاً(٨٥)– قال: سمعت أَبَا الصِّدِّيقِ يحدث ثَابِتاً البناني، عن رَجُلٍ، عن أبي ذَرٍّ ﷺ: أنَّ النبيَّ ﷺ، قال: ((إنكم في زَمَانٍ عُلَمَاؤُهُ كَثِيرٌ، خُطَبَاؤُهُ قَلِيلٌ، من تَرَكَ فيه عُشَيْرَ ما يَعْلَمُ هَوَى – أو قال: هَلَكَ –، وسيأتي على الناس زَمَانٌ يَقِلُّ عُلَمَاؤُهُ، وَيَكْثُرُ خُطَبَاؤُهُ، من تَمَسَّكَ فيه بِعُشَيْرِ ما يَعْلَمُ نَجَا)) (٨٦).

---

(٨٤) رواه البخاري في «الأدب المفرد» (ص٢٧٥) من طريق زيد بن وهب، ومالك في «الموطأ» (ص١٧٣) عن يحيى بن سعيد، وعبدالرزاق في «مصنفه» (٣٨٢/٢) من طريق أبي الأحوص، وأبي خيثمة في كتاب «العلم» (ص٢٧) من طريق كميل بن زياد، والحاكم في «المستدرك» (٥٢٩/٤) من طريق هزيل بن شرحبيل، خمستهم (زيد، ويحيى، وأبو الأحوص، وكميل، وهزيل) عن ابن مسعود ﷺ بنحوه، إلا في رواية كميل فمختصراً.

قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٣٦٣/٢): "هذا الحديث قد روي عن ابن مسعود من وجوه متصلة حسان متواترة. وفيه من الفقه: مدح زمانه لكثرة الفقهاء فيه، وقلة القراء، وزمانه هذا هو القرن الممدوح على لسان النبي ﷺ".

(٨٥) قال الذهبي في «السير» (٧٦/٧): "حجاج الأسود القسملي، ويقال له حجاج زق العسل، وهو حجاج بن أبي زياد: حدّث عن شهر بن حوشب، وأبي نضرة وجماعة، بصريّ صدوق، روى عنه: جعفر بن سليمان وعيسى بن يونس وروح، وكان من الصلحاء، وثقه ابن معين. مات سنة بضع وأربعين ومئة".

(٨٦) مسند أحمد: (١٥٥/٥).

قلت: رواهُ البخاريُّ في «التاريخ الكبير»[٨٧] عن إسحاق، قال: حدثنا المؤمل سمع حماد بن سلمة، سمع حجاج الأسود يحدِّث ثابتاً[٨٨] عن أبي الصديق عن أبي ذر ﷺ، عن النبيّ ﷺ، قال: ((إنكم في زمان من ترك))، نحوه.

ورواه أيضاً عن إبراهيم بن موسى الفرّاء الرازي، قال: أخبرنا عيسى بن يونس – هو ابن أبي إسحاق السبيعيّ -، سمع الحجاج بن أبي زياد الأسود، قال: حدثني أبو نضرة أو أبو الصديق الناجي -شك الحجاج - عن أبي ذر ﷺ، عن النبي ﷺ.

قلت: في حديث أحمد من رواية مؤمل أن الذي حدّث ثابت البناني هو أبو الصديق، حدّثه عن رجلٍ عن أبي ذر ﷺ، وفي رواية البخاري من طريق مؤمل أيضاً أن الذي حدّث ثابتاً هو حجاج الأسود، حدّثه عن أبي الصديق عن أبي ذر ﷺ، ويؤيد هذه الأخيرة، رواية عيسى بن يونس، فإن الحجاج رواه عن أبي الصديق أو أبي نضرة.

---

(٨٧) التاريخ الكبير: (٣٧٤/٢).

(٨٨) حجاج لا يحدث عن ثابت، قال الذهبي في «الميزان» (١٩٩/٢): "حجاج بن الأسود عن ثابت البناني نكرة، ما روى عنه فيما أعلم سوى مستلم بن سعيد، فأتى بخبر منكر عنه عن أنس ﷺ في ((أن الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون)) رواه البيهقي. انتهى. فتعقبه ابن حجر في «اللسان» (١٧٥/٢) فقال: "وإنما هو حجاج بن أبي زياد الأسود، يعرف بزق العسل، وهو بصري، كان ينزل القسامل، روى عن ثابت وجابر بن زيد وأبي نضرة وجماعة، وعنه جرير بن حازم وحماد بن سلمة وروح بن عبادة وآخرون، قال أحمد: ثقة ورجل صالح، وقال ابن معين: ثقة، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في «الثقات» فقال: حجاج بن أبي زياد الأسود من أهل البصرة كان ينزل القسامل، روى عن أبي نضرة وجابر بن زيد، روى عنه عيسى بن يونس وجرير بن حازم، وهو الذي يحدث عنه حماد بن سلمة فيقول حدثني حجاج بن الأسود، وقال عبد الغني بن سعيد في «إيضاح الإشكال»: هو حجاج بن حجاج الباهلي لكن فرق بينهما ابن أبي حاتم وغيره".

قلت: والحديث الذي أشار إليه الذهبي رواه الحسن بن قتيبة الخزاعي المدائني عن مستلم عن حجاج، والحسن بن قتيبة هالك.

ولكن في سماع أبي الصديق (ت١٠٨هـ)، وأبي نضرة العبدي (ت١٠٩هـ) من أبي ذر ﷺ نظر! فأبو الصديق وأبو نضرة سمعا من أبي سعيد الخدري ﷺ (ت٦٣هـ)، ولم يدركا أبا ذر ﷺ (ت٣٢هـ)! فتكون رواية مؤمل التي فيها الرجل المبهم أقرب للصواب، والله أعلم.

الحديث الرابع: ما رواهُ عثمان بن عبدالرّحمن الطرائفيّ عن أبي رَزين الأسدي مسعود، قال: سمعت حزامَ بن حكيم بن حزام يقول: كان النبيّ ﷺ إذا خافَ أن يصيبَ شيئاً بعينه، قال: ((اللهمَّ بارك فيه ولا تَضُرَّهُ))[٨٩].

قلت: هذا حديثٌ منكرٌ جداً! فكيف يصيب النبيّ ﷺ بعينه، وهو نبيّ وكلّ ما يتمناه يجده إذا تمناه، فكيف يحسد غيره؟!

وعثمان كما بينت سابقاً عِيب عليه روايته عن المجاهيل والهلكى، وأبو رزين هذا متّهم.

وذكر النّووي الحديث في «الأذكار» وعزاه لابن السني عن سعيد بن حكيم[٩٠]، وكذا قال السيوطي في «الجامع الصغير»، والزرقاني في «شرحه»[٩١].

وبهذا يكون الذي في مطبوع كتاب ابن السني مُحرّف[٩٢]، تحرّف «سعيد بن حكيم» إلى «حزام بن حكيم»[٩٣].

---

(٨٩) أخرجه ابنُ السُّنّي في «عمل اليوم والليلة» (ص٥٨).

(٩٠) كتاب الأذكار: (ص٧٩٣).

(٩١) فيض القدير شرح الجامع الصغير: (١٢١/٥). قال المناوي الشارح: "سعيد بن حكيم بن معاوية بن حيدة القشيري البصري أخو بهز". شرح الزرقاني: (٤٠٦/٤).

(٩٢) الطبعة الهندية/حيدرآباد، ١٣٥٨هـ.

(٩٣) روى ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٥٩/٢) حديثاً عن ابن المبارك عن بهز بن حكيم عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ ((في كل إبل سائمة الحديث)). فتصحف «بهز» إلى «حزام» فصار: «حزام بن حكيم عن أبيه عن جدّه»!

وجاء في بعض النسخ: «عن حرام بن حكيم، عن سعيد بن حكيم»[٩٤].

وعلى هذا، فإن الحديث معضلٌ، وكيفما كان الإسناد فإن هذا الحديث لا يصحّ بحال! وهو منكر.

وبهذا يتبيّن لنا أن كلّ الأسانيد التي جاء فيها ذكر "حزام بن حكيم" معلولة لا تصح.

الخاتمة

توصلت في هذا البحث بحمد الله إلى النتائج الآتية:

أولاً: اعتنى أهل العلم بما أورده أصحاب الأنساب من أولاد الصحابة في كتبهم فأثبتوها، وما لم يذكروه في كتبهم فإنهم نفوا وجودهم!

ثانياً: أثبت كثير من أهل العلم وجود ولد لحكيم بن حزام اسمه «حزام بن حكيم» منهم: أبو حاتم الرازي وابنه عبدالرحمن، وابن أبي خيثمة، وابن حبان، والطبراني، وابن ماكولا، والذهبي، والمزي، وابن حجر.

ثالثاً: أنكر مصعب الزبيري، عالم النسب أن يكون لحكيم ابن يقال له: «حزام بن حكيم»، وأيده البخاري والدارقطني.

رابعاً: أن «حزام بن حكيم بن حزام» شخصية وهمية، لا وجود لها حقيقة، وإنما وجدت نتيجة التصحيف في بعض الأسانيد، وكذلك الخطأ في بعضها من قِبل بعض الرواة، ويؤيد عدم وجود هذه الشخصية، إنكار علماء النسب أن يكون لحكيم

---

(٩٤) هكذا وقع في مطبوعة عبدالقادر عطا (ص٨٧)، دار الطباعة المحمدية/القاهرة، ١٣٨٩هـ-١٩٦٩م. ووقع في بعض النسخ: «عثمان بن عبدالرحمن عن ابن زبر»، وأخرجه أبو الشيخ في «أخلاق النبيّ ﷺ» (٧٥٩/٢٦٣) من طريق محمد بن شعيب عن ابن زبر عن حكيم بن حزام". وهذا تحريفٌ أيضاً.

ولد يسمى حزام، وكذلك أصحاب كتب الطبقات؛ لأنهم يحرصون على ذكر أبناء الصحابة في الطبقة.

خامساً: يجب التنبه إلى التحريف والتصحيف الذي يقع في النسخ أو الكتب المطبوعة؛ لأن ذلك يؤدي إلى إثبات شخصيات لا وجود لها في الخارج.

وصلّى الله وسلّم وبارك على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

ثبت المصادر والمراجع

[١] *الآحاد والمثاني*، أحمد بن عمرو ابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق د. باسم الجوابرة، دار الراية، الرياض، ط١، ١٩٩١م.

[٢] *الأدب المفرد*، الإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، بيروت.

[٣] *الاستذكار*، يوسف بن عبدالله بن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق سالم عطا ومحمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠م.

[٤] *الإصابة في تمييز الصحابة*، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق علي البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٢م.

[٥] *الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب*، الأمير ابن ماكولا (ت٤٧٥هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، نشر محمد أمين دمج، بيروت، ط١.

[٦] *الأمالي*، الحسين بن إسماعيل المحاملي (ت٣٣٠هـ)، المكتبة الإسلامية، دار ابن القيم.

[٧] *التاريخ الكبير*، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: المعلمي اليماني، دار الفكر، بيروت.

[٨] *التاريخ الكبير*، أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، دار الفاروق.

[٩] *تاريخ مدينة دمشق*، علي بن الحسن ابن عساكر (ت٥٧١هـ)، تحقيق محب الدين العمري، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٥م.

[١٠] *تصحيفات المحدثين*، أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري (ت٣٨٢هـ)، المطبعة العربية الحديثة.

[١١] *تقريب التهذيب*، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، ط١، ١م، تحقيق محمد عوامة، دار ابن حزم، بيروت، ١٩٩٩م.

[١٢] *التلخيص الحبير*، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد الله هاشم المدني، المدينة النبوية، ط١، ١٩٦٤م.

[١٣] *تلخيص المتشابه في الرسم*، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣م.

[١٤] *تهذيب الكمال في أسماء الرجال*، الحافظ المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٠م.

[١٥] *تهذيب التهذيب*، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

[١٦] *الثقات*، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٤٥هـ)، طبعة حيدر آباد الدكن/الهند، ط١، ١٣٩٣هـ -١٩٧٣م.

[١٧] *كتاب الجامع*، محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق الشيخ أحمد شاكر وآخري ن، دار إحياء التراث، ط١.

[١٨] *جامع التحصيل في رواة المراسيل*، أبو سعيد بن خليل كيكلدي العلائي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمدي السلفي، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٦.

[١٩] *الجرح والتعديل*، عبدالرحمن ابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، دار إحياء التراث العربي.

[٢٠] *سنن ابن ماجه*، محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبدالباقي، دار الفكر، بيروت، ط١.

[٢١] *سنن أبي داود*، سليمان بن الأشعث أبو داود السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الفكر، بيروت، ط١.

[٢٢] *السنن الكبرى*، أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الغفار البنداري وسيد كسروي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩١م.

[٢٣] *سير أعلام النبلاء*، محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٩، ١٤١٣هـ.

[٢٤] *الصحيح*، ابن حبان (ت٣٤٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

[٢٥] *الصحيح*، محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق مصطفى البغا، بيروت: دار ابن كثير، ط١، ١٩٨٧م.

[٢٦] *العلل المتناهية*، عبدالرحمن بن علي بن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق خليل الميس، بيروت: دار الكتب العلمية، ط٢، ١٤٠٣هـ.

[٢٧] *العلل ومعرفة الرجال*، الإمام أحمد (ت٢٤١هـ)، تحقيق وصي الله عباس، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٨م.

[٢٨] *عمل اليوم والليلة*، ابن السني (ت٣٦٤هـ)، دار القبلة.

[٢٩] *فيض القدير شرح الجامع الصغير*، عبدالرؤوف المناوي (ت١٠٣١هـ)، المكتبة التجارية الكبرى.

[٣٠] *الكاشف*، محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق محمد عوامة، دار القبلة، جدة، ط١، ١٩٩٢م.

[٣١] *الكامل في ضعفاء الرجال*، ابن عَدي (ت٣٦٥هـ)، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٨٥م.

[٣٢] *لسان الميزان*، أحمد بن علي بن حجر (ت٨٥٢هـ)، مؤسسة الأعظمي، بيروت، ١٩٨٦م.

[٣٣] *المجروحون*، محمد بن حبّان (ت٣٤٥هـ)، تحقيق محمود زايد، دار الوعي، حلب، ط٢، ١٤٠٢هـ.

[٣٤] *مجمع الزوائد*، علي بن أبي بكر الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، مجمع الزوائد، دار الريان، القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ.

[٣٥] *المستدرك على الصحيحين*، محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٠م.

[٣٦] *المسند*، الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، مؤسسة قرطبة، مصر، ط١.

[٣٧] *مسند الشاميين*، الطبراني (ت٣٦٠هـ)، مؤسسة الرسالة.

[٣٨] *المصنف*، عبدالله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال الحوت، الرياض: دار الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

[٣٩] *المصنف*، عبدالرزاق الصنعاني (ت٢١١هـ)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.

[٤٠] *المعجم الكبير*، سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، مكتبة العلوم والحكم، الموصل، ط٢، ١٩٨٣م.

[٤١] *المغني في الضعفاء*، محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. نور الدين عتر، ط١.

[٤٢] *موضح أوهام الجمع والتفريق*، الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، دار المعرفة، بيروت.

[٤٣] *ميزان الاعتدال*، محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق علي معوض وعادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٩٥م.

[٤٤] *نصب الراية*، عبدالله بن يوسف الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: محمد البنوري، دار الحديث، مصر، ط١، ١٣٥٧هـ.

«Companions sons between the exiled people ratios Athbathm in grounds» «Hizam Ben Hakim Ben Hizam» model

Dr. Khalid M. Al-Hayek
Ass. Prof.
College of Shari'a & Islamic Studies In AL-Ahsaa
Al-Imam Muhammad Ibn Saud Islamic University

Abstract. Sometimes some scholars attributed to a famous narrator who is a known unknown son, and the presence of this son do not exist in the outside, As Hizam ben Hakim Ben Hizam.

Hakim ben Hizam is a famous sahabi (companion of the Prophet PBUH), and he has sons: Hisham, Khalid, and Abdullah. Musab Azzubairi has denied that Hakim has a son called: "Hizam".

Some scholars has proved his existence relying on some narration that his name was called in it.

This research came to indicate whether the narrator (Hizam) is real or is it an illusion?

The research proved that this personal and fictitious resulted from errors in name reports as well as some (Tahrif and Tashif), has been proved wrong by the presence of the scholars based on these (ma'lalh narratives).

مجلة العلوم الشرعية
جامعة القصيم، المجلد (٨)، العدد (١)، ص ص ١٥٩-١٩٧، (محرم ١٤٣٦هـ/أكتوبر ٢٠١٤م)

التّرجيحُ بينَ الوسائلِ
مسالكهُ، وضوابطهُ، وفوائده

د. قطب الريسوني
أستاذ الفقه وأصوله المشارك بكلية الشريعة بجامعة الشارقة

ملخص البحث. تتوخى هذه الدراسة صياغة معايير محكمة للترجيح بين الوسائل في مورد التعدّد والتزاحم، وتأصيل ضوابط رافدة لهذا الترجيح، تعدّ بمثابة السياج الحامي لصنيع المرجّح، مع استجلاء أثر ذلك كلّه في استقامة منزع الاجتهاد، ومراعاة الأولويات في محلّها، وقطع ذرائع الفساد، واستيفاء المقاصد كاملةً، عاجلةً، ميسورةً. ومن المعايير المعتمدة في هذا المسلك الترجيحيّ : المعيار النصيّ، والمعيار المقاصديّ المآليّ، ومعيار قوّة الإفضاء، ومعيار الاتفاق، ومعيار السهولة.

وقد تأدّت هذه الدراسة فيما تأدّت إليه من نتائج : أن مبحث تفاضل الوسائل ومسالك الترجيح بينها، من أنفس مباحث الاجتهاد المقاصديّ، وأبعدها غوراً؛ إذ لا يخوض فيها خوض الحاذق إلا عارفٌ بالأصول، ريّان من المقاصد، قائم على فقه الموازنات، خبير في الواقع وسياقه، ولذلك كان الجانب التطبيقيّ فيه معتركاً اجتهادياً صعباً تتجاذب فيه الآراء والأذواق، وكل ينفق مما عنده من خبرة، وعلم، وفقه نفس.